

سياسة محلية

مجلس الوزراء يتجه غداً لإقرار آلية التعيينات الإدارية بالإجماع

القصار لـ «اللواء»: المحاصصة السياسية سوف تكون مضبوطة بمعيار الجدارة والكفاءة

كتب: محمد مزهر:

لم تمنع عطلة عيد الفصح المجيد للطوائف المسيحية التي تتبع النقومين الشرقي والغربي، من تكثيف القوى السياسية إتصالاتها ومشاوراتها في الأيام الثلاثة الماضية بغية معالجة تخمة الملفات الغارقة فيها لغاية اليوم البلاد، والتي لم تلق لغاية اليوم مخرجاً لها يساهم في إخراجها من حالة المراوحة الموجودة فيها، بدءاً من دراسة اللجان النيابية لقانون الانتخابات البلدية الذي أقره مجلس الوزراء ولا يزال عالقاً في مجلس النواب والذي سوف تدرسه اللجان مجدداً بعد غد الخميس، ومروراً بملف الإنتفاضة الأمنية الموقعة بين لبنان والولايات المتحدة الأمريكية وتشهد شد حبال في ما بين القوى السياسية المؤيدة والمعارضة لها، والتي سوف تناقشها لجنة الإعلام والإتصالات في جلسة حاسمة أيضاً بعد غد الخميس لإتخاذ قرار بشأن إما إبقائها وإدخال تعديلات طفيفة عليها أو إلغائها بالملء، ووصولاً إلى ملف التعيينات الإدارية الذي سوف يكون على مشرحة مجلس الوزراء الذي سوف يعقد غداً جلسة خاصة لمناقشة الآلية التي توصلت إليها لجنة دراسة آلية التعيينات الإدارية، ومن المتوقع في هذا الصدد أن تمر الجلسة بسلام وأن بصوت الوزراء المؤيد يمثلون جميع الفرقاء على الساحة السياسية سواء في الثامن أو الرابع عشر من آذار، على الآلية المقترحة من قبل اللجنة، نظراً لأن توافقاً سياسياً حصل عجل في السابق بإقرار آلية التعيينات، ودون شك سوف يستكمل في خلال جلسة الغد، إلا إذا طرأت مفاجات غير متوقعة منصلة بالإختلاف على الحصص التي حددتها آلية التعيينات المقترحة وإن بشكل غير مباشر للقوى السياسية، خصوصاً في ضوء الكلام المثار بشأن إستمرار مطالبة بعض القوى السياسية لا سيما التيار الوطني الحر بحصتها أو بالأحرى غنيمتها من التعيينات، وفي هذا الإطار علمت «اللواء» أن التوافق الضمني الذي حصل في ما بين القوى السياسية والذي

يشدد على أهمية إعطاء الفرص لأصحاب الجدارة والكفاءة، لم يلحظ مسألة إذا ما المعينون من أصحاب الجدارة هم من المحازبين والمسيحيين، أم من الذين لا ينتمون إلى أي تيار سياسي، وأمام هذا الواقع يؤكد الوزير عدنان القصار لـ «اللواء» أنّ «تتوصل لجنة دراسة آلية التعيينات الإدارية برئاسة الرئيس سعد الحريري» إلى آلية متوافق عليها من قبل جميع الأطراف السياسيين المنتمين في داخل اللجنة، خطوة إيجابية جدا تساعد في الولوج قريبا ببدء التعيينات الإدارية في الإدارات الرسمية التي البلاد بأمر الحاجة إليها في ظل الشغور الكبير الذي تعانیه لا سيما في وظائف الفئة الأولى»، معتبرا أنّ «هذه الخطوة لا بد وأن تتبعها خطوات مماثلة خصوصا في مجلس الوزراء الذي سوف يناقش غدا الآلية بغية إقرارها لتصبح نافذة المفعول قريبا، وبعائقي فإنّ الجلسة المخصصة لمناقشة الآلية سوف تشهد مصادقة الوزراء بالإجماع عليها، أو ربما إدخال بعض التعديلات الطفيفة التي لا تمس بجوهرها على الإطلاق».

ولفت القصار إلى أنّ «الآلية التي تم صوغها من قبل لجنة دراسة آلية التعيينات شفافه جدا وواضحة المضمون ولا لبس فيها، خصوصا وأنها تفتح المجال للترشيح أمام جميع اللبنانيين بدون إستثناء، وتنظم عملية الإختيار من داخل الملاك وخارجه، وتراعي بالدرجة الأولى الحدود التي ينص عليها الدستور لجهة حق الوزير في الإقتراح، وسلطة مجلس الوزراء في التعيين، فضلا عن مسألة الترفيع من الفئة الثالثة إلى الفئة الثانية، بالإضافة إلى دور أجهزة الرقابة وقواعد الجدارة والكفاءة التي ينادي بها الرئيس ميشال سليمان، والرئيس وسعد الحريري، وسائر القوى الفاعلة على الساحة السياسية»، ويرى القصار أنّ «الوصول إلى طريقة تسمح بتقديم مؤهلين من داخل وخارج الملاك تنسجم بالدرجة الأولى مع النظام السياسي اللبناني، أمر في غاية الأهمية وهو ما كنا نفتقده في التعيينات السابقة».

وعما إذا كانت الجلسة المخصصة غدا لمناقشة الآلية التي

أقرتها لجنة دراسة آلية التعيينات الإدارية سوف تحظى بإجماع مجلس الوزراء، وبالتالي المصادقة عليها في خلال الجلسة؛ أم أنها سوف تلقى إعتراضات واسعة من قبل الوزراء؛ يتوقع القصار أن تشهد الجلسة موافقة كافة القوى السياسية الممثلة في الحكومة على الآلية «نظرا لأنّ التوافق في ما بين هذه القوى السياسية موجود، وهو الذي ساعد في إنجاز آلية التعيينات بهذه السرعة المطلوبة».

ويشير إلى أنّ «كافة المؤشرات تشير باتجاه إقرار الآلية والضوء الأخضر المعطى من قبل كافة الفرقاء يعيد الطريق لذلك، ولا اعتقد أنه من الممكن أن تطرأ مشكلات ربّما تؤخر إقرارها والبت فيها، لا سيما وأنها حظيت بإجماع ممثلي القوى السياسية داخل اللجنة».

ويوضح أنّ «هناك إجماعاً لدى الفرقاء السياسيين بضرورة البدء في التعيينات الإدارية، والرئيسان ميشال سليمان وسعد الحريري جادان في إنهاء هذا الملف بأسرع وقت ممكن، من هنا فإنه إذا تم إقرار الآلية في جلسة غد الأربعاء فسوف تشهد في خلال الأسابيع القليلة المقبلة البدء بالمرحلة الأولى من التعيينات والمتعلقة بتعيين موظفي الفئة الأولى، على أن يتبعها دفعات أخرى بشكل تدريجي وعلى مراحل لن تستغرق وقتاً طويلاً».

وفي ما يتعلق بترويج بعض الفرقاء السياسيين بأنّ التعيينات الإدارية لن تمر بدون محاصصة، يشدد القصار على أنّ «الآلية واضحة المضمون في ما يتصل بهذه المسألة، وبالتالي فإنه إذا كان لا بد من المحاصصة فهي سوف تكون بنسبة متدنية جدا، مع العلم أنّ تعيين أي موظف محسوب على أي فريق سياسي لا بد وأن يراعي مبدأ الجدارة والكفاءة، أما غير ذلك فالأمر ليس وارد على الإطلاق لأنه بدل من تقوية الإدارة ومحاربة الفساد الذي يعيش فيها، سوف نظل غارقين في ذات الدوامة التي تعاني منها الإدارات منذ عقود طويلة، وهذا الأمر مرفوض سواء من قبل الرئيس ميشال سليمان أو الرئيس سعد الحريري».